آليات الحوكمة ودورها في تقييم أداء المؤسسات
دراسة ميدانية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر – (حالة مؤسسة صيدال)

بربار صفية
berber.96@outlook.fr
معراجي عبد المالك
maaradji20@yahoo.fr
مخبر البحث إدارة و تقييم أداء المؤسسات – إتمام
جامعة سعيدة

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور آليات الحوكمة في تقييم أداء المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (حالة مؤسسة صيدال) إذ توفر الحوكمة الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله التحكم في أعمال السوق المالي' ونجاح الحوكمة فيها لا يرتبط بوضع مجموعة من الإجراءات والقواعد الرقابية فحسب وإنما من الضروري تطبيقها بشكل سليم وفق خطوات لضمان تحقيق أهدافها'وذلك من خلال تطبيق آليات الحوكمة بطريقة سليمة لما لها دور فعال في رفع كفاءة تقييم أداء المؤسسات' الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية المؤسسات وتحقيقها لأهدافها والمنافسة في السوق ويكون ذلك من خلال تبني المؤسسات مفهوم الإفصاح والشفافية في عملياتها المالية' وقيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي والإشرافي في المؤسسات والعمل مراعاة حقوق المساهمين وأصحاب المصالح' وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية في المؤسسة' ووضع خطة لجذب

الاستثمارات والعمل على زيادة فرص الحصول على التمويل من مصادر داخلية وخارجية والاستخدام الأمثل للموارد.

الكلمات المفتاحية *:*الحوكمة–آليات الحوكمة–السوق المالي–تقييم الأداء.

Résumé:

L'objectif de ce document est de mettre en évidence le rôle des mécanismes de gouvernance dans l'évaluation de la performance des entreprises cotées en bourse (le cas de SAIDAL). La gouvernance fournit le cadre réglementaire à travers lequel le marché financier peut être contrôlé, et le succès de sa gouvernance est lié non seulement à l'élaboration d'un ensemble de procédures et de règles réglementaires, Il est nécessaire de les mettre en œuvre correctement, conformément aux mesures prises pour assurer la réalisation de leurs objectifs, en appliquant de manière rationnelle les mécanismes de gouvernance, car ils jouent un rôle efficace dans l'amélioration de l'efficacité de l'évaluation de la performance des entreprises, ce qui conduit à la continuité des entreprises et à la réalisation de leurs objectifs et de la concurrence sur le marché. Le concept de divulgation et de transparence dans ses opérations financières et le conseil d'administration dans son rôle de surveillance dans les entreprises et s'emploie à respecter les droits des actionnaires et des parties prenantes et à activer les systèmes de contrôle interne et externe de l'entreprise et à élaborer un plan visant à attirer les investissements et à accroître l'accès au financement de sources internes et externes ainsi que l'utilisation optimale des ressources.

Mots-clés: Gouvernance - Mécanismes de gouvernance - Marché financier - Évaluation de la performance.

مقدمة :

تحتل حوكمة المؤسسات أهمية كبيرة وبالغة من منظور المؤسسة الحديثة نظرا لمعالجتها للعديد من المشاكل العويصة المتعلقة بالتسيير والملكية وارتباطها الكبير بتحديد إستراتيجية المؤسسة التنموية' فالسوق المالي يحتاج مجموعة من الآليات للوصول إلى أداء جيد فلقد أرست الحوكمة مجموعة القواعد لتفعيل أداء المؤسسة وزيادة مقومات النجاح لتحقيق القدرة على النمو والتوسع والاستمرار' فصارت تشير إلى مجموعة الآليات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات بواسطة المديرين' عندما يكون هناك انفصال بين الملكية والإدارة' وتعنى بوضع التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة وتنظيمها بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والسندات' والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح وغيرهم' وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة من خلال ضمان التزام المؤسسات المقيدة في السوق بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بها وبكل شفافية ووضوح.

مشكلة الدراسة :باعتبار الحوكمة أحد أهم الآليات المعتمد عليها كمؤشر في تقييم الأداء وبالتالي يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي :***كيف تساهم آليات الحوكمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال؟***

أهداف الدراسة :تهدف الدراسة إلى بحث العلاقة بين تطبيق آليات الحوكمة وتقييم أداء مؤسسة صيدال ويمكن صياغة أهداف هذه الدراسة على النحو التالي :

- التعرف على أثر الإفصاح والشفافية في تقييم أداء مؤسسة صيدال.
- التعرف على أثر دور مجلس الإدارة في تقييم أداء مؤسسة صيدال.
- التعرف على أثر التدقيق في تقييم أداء مؤسسة صيدال.
- التعرف على أثر السوق المالي في تقييم أداء مؤسسة صيدال.

فرضيات الدراسة :تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسية التالية :

- ***لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال.***

والتي سيتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية في تقييم أداء مؤسسة صيدال.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور مجلس الإدارة في تقييم أداء مؤسسة صيدال.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق في تقييم أداء مؤسسة صيدال.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسوق المالي في تقييم أداء مؤسسة صيدال.

أولا :دور الحوكمة في تفعيل السوق المالي :

1. ***مفهوم الحوكمة في السوق المالية*** :الحوكمة في السوق المالية لا يمكن فهمها إلا من خلال تنفيذ قواعدها والتي من أهمها أن تتسم عمليات السوق المالية بمنتهى الشفافية وتنقل المعلومات الهامة مباشرة إلى جميع من له صلة وتحديد مستوى الرقابة والمسؤولية لتلك القرارات وبما أن انعكاس مستوى التعامل العام للدولة يبدأ في البورصة فان المؤسسات المدرجة بالسوق المالية تعتبر بمثابة مقياس لمقدار الثقة التي من الممكن أن تصل إليها التعاملات المالية ولهذا فان تعزيز الحوكمة من خلال تنفيذ مبادئها سيدعم استقرارها. وهناك من يعرف الحوكمة بالسوق المالية على أنها : "توفير البنية الأساسية للسوق المالية التي لا تتأتى إلا من خلال الوضوح والشفافية التي تدعم سلامة وكفاءة استقرار النظام المالي ككل" (عمامرة نبيلة 2014 ص 89).

تقوم الحوكمة على أساس نموذج يرتبط مباشرة بطبيعة الملكية الممتلكة على نطاق واسع فأصحاب الأسهم في مؤسسة المساهمة يستطيعون أن يؤثروا عن طريق بيع أسهمهم والابتعاد عن المؤسسة عندما يكون الأداء دون التوقعات' ويكاد لا يوجد سبيل يمكن أصحاب الأسهم الأفراد في مثل هذه المؤسسات من التأثير على قرارات مجالس الإدارة أو المدراء. فهم يقومون بدلا من ذلك بالانضمام إلى أفراد آخرين في السوق فيخلقون ضغطا من أجل أداء أفضل عن طريق قراراتهم الجماعية القصيرة الأمد بشراء أو بيع الأسهم' وتشكل إدارة مؤسسات المساهمة عاملا أساسيا لهذا النموذج من حملة الأسهم المنتقلين من مؤسسة إلى أخرى بحثا عن تحقيق أداء أفضل. (مناد علي 2014' ص 94).

2. ***دور الحوكمة في تفعيل السوق المالي*** : يساهم التطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات المدرجة أوراقها المالية في الأسواق المالية إلى بلوغ مستويات عالية من حالة الاستقرار واستمرار تلك الحالة لفترات زمنية أطول موفرة بذلك المناخ الملائم للأسواق المالية بدون مخاطر أو حالات تلاعب ولن يتعزز هذا التطبيق السليم إلا من خلال وضع الرقابة المالية كضابط من ضوابط السوق المالية (نرمين نبيل أبو العطا' 2006' ص60)

تعاظمت بشكل كبير مكانة الحوكمة في الأسواق المالية كونها تعمل على :

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وحائزي أقلية الأسهم.
- تعظيم القيمة السهمية للمؤسسة وتدعيم تنافسية المؤسسات في أسواق المال العالمية وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي.

- التأكيد على كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها منعا لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.
- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للمؤسسات من خلال أسواق المال وخاصة في ظل تزايد حركة انتقال التدفقات الرأسمالية (ماجدة أحمد إسماعيل شلبي' 2007' ص 43-44).

إن أهم العوامل التي ظهرت من أجلها حوكمة المؤسسات هو إعادة الثقة للمتعاملين في أسواق المال وذلك بعد سلسلة الانهيارات التي طالت الكثير من المؤسسات العالمية العملاقة والتي يمكن أن نؤكد أن معظمها افتقدت إلى دقة وصحة المعلومات المحاسبية ؟ هذه المعلومات تهدف إلىإعطاء تمثيل للواقع الاقتصادي للمؤسسة' وعلى هذا الأساس جاءت آلية الإفصاح والشفافية كآلية رئيسية تعتمد عليها حوكمة المؤسسات والتي تنطوي على إعداد ومراجعة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتوافق مع المعايير المتعارف عليها' فكل من الإفصاح والشفافية لهما دور في ضمان شفافية واستقامة وانتظام المعاملات في أسواق المال وذلك حماية لدور سعر السهم في تقييم المؤسسة ويبرز هذا الدور من خلال قواعد الإفصاح والشفافية التي يمكن الإشارةإليها من خلال النقاط التالية :

- القواعد المتعلقة بإعلان القوائم المالية والحسابات الختامية لجمهور المساهمين بعد إخضاعها للمراجعة المستقلة.
- القواعد المتعلقة بعقد الجمعيات العمومية وضرورة إعلان أول أعمالها مسبقا والشروط المتعلقة بهذا الإعلان.

- القواعد المتعلقة بالغش وإعلان المعلومات المضللة أو مضاربة المؤسسة بأسهمها مما قد يؤدي إلى ظهور حركة غير طبيعية لحركة الأسهم.
- القواعد التي تستلزم من أصحاب الحصص الكبيرة الإعلان عما يمتلكون من حصص في رأسمال المؤسسة.
- القاعدة العامة تتمثل في أنه على المؤسسة الإعلان عن كافة المعلومات بحيث تكون صحيحة وكافية ويمكن الاعتماد عليها.

وبالتالي فان حوكمة المؤسسات تهدف إلى تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية وتحقيق سهولة فهمها مما يزيد اهتمام المستثمرين وينعكس على الجوانب المختلفة للسوق المالي [1]كما يظهر في الشكل التالي :

علاقة حوكمة المؤسسات بالمعلومات وتأثيرها على الأسواق :

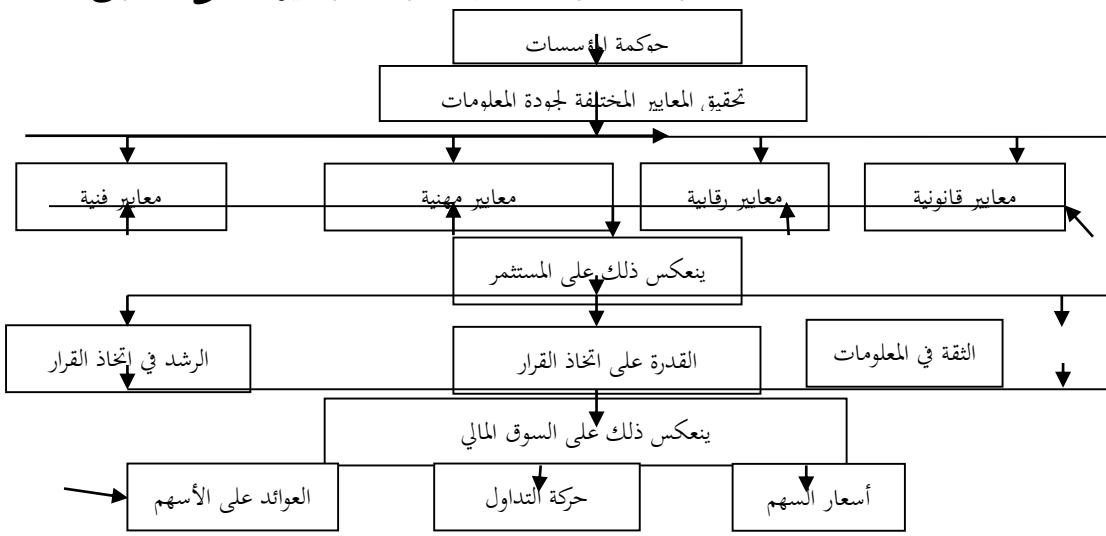

المصدر :مصباحي محمدّ أمين' "*حوكمة الشركات : ودورها في زيادة مستوى الإفصاح وتقليل الفساد وأثرها على كفاءة الأسواق المالية*"' مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية' جامعة الشهيد حمه لخضر' الوادي' العدد 10' الجزء1' 2017' ص 13.

لذا فان عملية الإفصاح عن المعلومات المالية تعتبر عاملا مهما في تخفيض تكلفة رأسمال المؤسسة وضمان استمراريتها في أداء أعمالها' حيث أن الحوكمة تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد المالي والإداري اللذان يقفان حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية ويؤديان إلى إتاحة فرص التمويل ذات التكلفة المنخفضة (نظير رياض محمّد الشحات' 2007' ص 359-360)

وبالتالي فإن الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة المؤسسات هو الحفاظ على مصالح المساهمين' وكذا الأطراف الأخرى.

ثانيا : علاقة الحوكمة بالأداء :

يمكن أن نصف علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الموكل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه وفي المقابل يفوض الموكل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات وتنشأ مشكلة الوكالة من عدم قدرة الموكل على رقابة أداء الوكيل وعدم تماثل المعلومات حيث أن الإدارة (الوكيل) لديها معلومات أكثر من الموكل وحتى لو توافرت نفس المعلومات للأصيل فانه قد لا يستطيع تفسيرها بنفس قدر الوكيل المتخصص' فيمكن هذا المديرين من اتخاذ قرارات تتعارض مع مصالح باقي أطراف المؤسسة وذلك بقصد تعظيم منفعتهم الخاصة مما يترتب عليه عدم كفاءة تخصص الموارد وبالتالي انخفاض مؤشرات أداء المؤسسة' وبالتالي يجب على المؤسسة أن تطبق مجموعة من الآليات تستطيع من خلالها الرقابة

والسيطرة على تصرفات المديرين بهدف الحد من تكلفة الوكالة وبالتالي تفعيل حوكمة المؤسسات' (بن عيسى ريم' 2012' ص 51) إذن يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة المؤسسات أحد الحلول الممكنة لحل مشكل الوكالة وتخفيض تكاليفها.[2]مما لا شك فيه أن حوكمة المؤسسات تقوم أساسا على تحديد العلاقة بين المساهمين' ومجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين وغيرهم من أصحاب المصالح' حيث أنها تهدف إلى زيادة قيمة حقوق حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة' وهذا من خلال تحسين أداء المؤسسات وترشيد اتخاذ القرارات فيها بما يضمن خدمة مصالحهم واحترام مصالح غيرهم في نفس الوقت' فالمؤسسات التي تدار بشكل جيد يكون أداؤها أفضل ويتوقع أن تنخفض تكلفة رأسمالها عن طريق جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين حيث يدرك هؤلاء احتمالات حصولهم على عائد أكبر من هذه المؤسسات' ومن ثم فهم مستعدون لدفع مقابل حصولهم على هذا العائد المرتفع' ولهذا نستطيع القول أن حوكمة المؤسسات تعمل على التخصيص الكفء للموارد في سوق الأوراق المالية' ومن جهة أخرى نجد أن حوكمة المؤسسات تحمي حقوق المساهمين وخاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم بكل ما يرتبط بإدارة استثماراتهم الأمر الذي يدعم تطوير الإفصاح عن أداء المؤسسات بصورة سليمة وفي التوقيت المناسب' فالتزام المؤسسات بمبدأ الشفافية في الإدارة وكذا التزامها بمعايير المحاسبة ودور المراقبة من خلال التدقيق الداخلي والخارجي بما ينعكس في صحة ودقة بياناتها وكشوفها المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين فيها' وبالتالي تعزيز سوق الأوراق المالية من خلال زيادة جاذبية الأوراق المتداولة فيه وتنشيط حركة التداول' ومنه الوصول إلى تسعير الأوراق المالية وفق قيمتها الحقيقية كاستجابة المعلومات

المتاحة عن المؤسسات خاصة المطبقة للحوكمة المعنية' وبهذا نستطيع القول أن حوكمة الشركات تعتبر إحدى دعائم رفع كفاءة سوق الأوراق المالية (أحمد مداني' أ2014 ص7).

وفي العلاقة بين حوكمة المؤسسات والأداء حددت مجموعة قنوات من خلالها يمكن للحوكمة الفاعلة أن تؤثر على الأداء وتتمثل هذه القنوات :

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر ونمو أعلى وارتفاع في نسب الاستخدام للعمالة.
- تكلفة رأس مال أقل مرتبطة بارتفاع في قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذبا للمستثمرين.
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل للموارد مما يعني أداء أفضل وتعظيما للثروة.
- خفض مخاطر الأزمات المالية.
- علاقة أفضل مع كل من أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والعمالة وحماية البيئة (عدنان عبد المجيد 2008' ص56-57)

فالمؤسسات التي تدار بشكل جيد يكون أداؤها أفضل والمؤسسات التي تطبق أسس الحوكمة من المتوقع أن تنخفض تكلفة رأسمالها وبالتالي تستطيع أن تجتذب المستثمرين الذين يسعون للاستثمار طويل الأجل ومن المتوقع أيضا أن تتحسن إدارتها في مجالات مثل إعدادإستراتيجية المؤسسة علاوة على أنها تضمن أن القرارات المصيرية كالاستحواذ والدمج تتم لأسباب عملية سليمة وان نظم منح مكافآت العاملين فيها مبنية على أساس تميز الأداء' ومن المهم أن تقلل المؤسسة من احتمالات تعرضها للمخاطر المختلفة بما في ذلك تعرضها للدعاوى القانونية كما أن المؤسسة إذا تصرفت بمسؤولية وبعدل يتاح لها بناء

علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصالح بما في ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين والمجتمع المحلي (عمر عيسى فلاح المناصير ' 2013' ص 43.)

إن الممارسات السليمة للحوكمة تساعد المؤسسات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب :

أولا : من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية فان الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد المؤسسة وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها.

ثانيا :إنإجراءات الحوكمة تؤدي إلى تحسين إدارة المؤسسة من خلال مساعدة المديرين ومجلس إدارة المؤسسة على تطوير إستراتيجية سليمة للمؤسسة وضمان اتخاذ قرارات الدمج والاستحواذ بناءا على أسس سليمة وهذا يساعد المؤسسات على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسبن كفاءة أداء المؤسسة.

ثالثا :بتبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع الموظفين فان الحوكمة السليمة تساعد على منع حدوث الأزمات حتى في الدول التي لا يوجد تعامل نشط على معظم مؤسساتها في أسواق الأوراق المالية.

رابعا : تشير البحوث إلى أن الدول التي تطبق الحوكمة لحماية الأقليات من حملة الأسهم تفتح أمامها أبواب عدد أكبر من أسواق رأس المال.

ثالثا :دراسة ميدانية تبين أثر آليات الحوكمةفي تقييم أداء مؤسسة صيدال

لقد قمنا بإجراء هذه الدراسة على مؤسسة صيدال باعتبارها مؤسسة مدرجة في بورصة الجزائر كمحاولة منا لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي.

1/- الأساليب الإحصائية المستخدمة :إن اختيار الأسلوب الإحصائي اعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة البيانات المتوفرة والهدف من التحليل لغرض التحقق من صحة الفرضيات تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.20) تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية التالية :

- ***الوسط الحسابي*** :لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة للتعرف على موافقتهم ضمن سلم ليكارت.
- ***الانحراف المعياري*** : يبين درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي أي كلما قلت قيمته زادت درجة تركيز الإجابات حول المتوسط الحسابي.
- ***اختبار التوزيع الطبيعي :***

تم إجراء اختبار "كولمجروف-سمرنوف" لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

H0 : البيانات المتاحة تتبع التوزيع الطبيعي.

H1 : البيانات المتاحة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (1) نتائج اختبار "كولمجروف – سمرنوف"

النموذج	عينة الدراسة	الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة
القيمة	15	0.999	0.271

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة قدر بـــ 0.271 أي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية والتي مفادها " البيانات المتاحة تتبع التوزيع الطبيعي".
- ***الأهمية النسبية*** : تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (2) مقياس درجات الموافقة :

الاستجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.20-5.00	3.40-4.19	2.60-3.39	1.80-2.59	1.00-1.79
الدرجة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة جدا	منخفضة

- ***المصدر*** :عز عبد الفتاح،" ***مقدمة في الاستدلال الوصفي و الاستدلالي باستخدام برنامج spss***"،
علىالموقعالالكترونيwww.satat.com،تاريخ الاطلاع:2017/05/11

2/- عرض وتحليل الاستبيان وتقييم النتائج :بعد استرجاع الاستمارات الموزعة على أفراد عينة الدراسة وقبل تحليل إجابات المستجوبين واستخلاص النتائج قمنا بإتباع الإجراءات التالية :

أ. ثبات أداة الدراسة :يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط وهذا

يعني أن تكون النتائج التي يعطيها الاستبيان متقاربة إذا تم تكراره على عينة الدراسة' وقد تم التحقق من الثبات بواسطة معامل ألفا كرونباخ الممثل في الجدول التالي :

الجدول (3) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة :

المحتوى	قيمة معامل ألفا كرونباخ
جميع المتغيرات	0.860

ب. تحليل خصائص البيانات الديموغرافية للعينة :للتعرف على توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية تم حساب التكرارات والنسب المئوية وكانت النتائج كالتالي :

1. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس :

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	12	%80
أنثى	03	%20

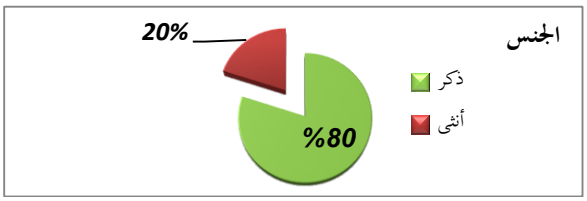

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور المستجوبين قد بلغت أعلى قيمة (80%) مقارنة بالإناث حيث بلغت نسبة (20%).

2. توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر :

العمر	التكرار	النسبة المئوية
25-35	07	%46.7
35-45	05	%33.3
أكثر من 45	03	%20

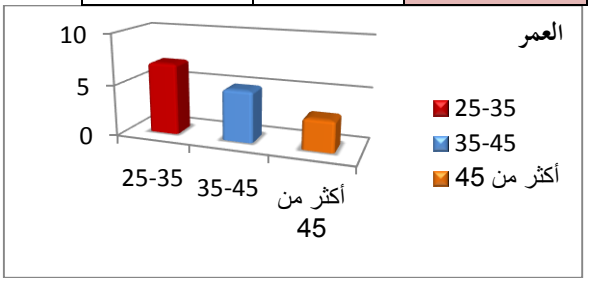

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلبية عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 25-35 بنسبة (46.7%) وهذا يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى فئة الشباب المتحمسين للعمل وبلغت الفئة العمرية ما بين 35-45 نسبة (33.3%) إذ تمثل الفئة أكثر من 45 أهمية كبيرة لأنها تمثل مرجع للعاملين الجدد بحكم أقدميتهم وخبرتهم في الميدان.

3. توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي :

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	2	%13.3

جامعي	11	%73.3
دراسات عليا	2	%13.3

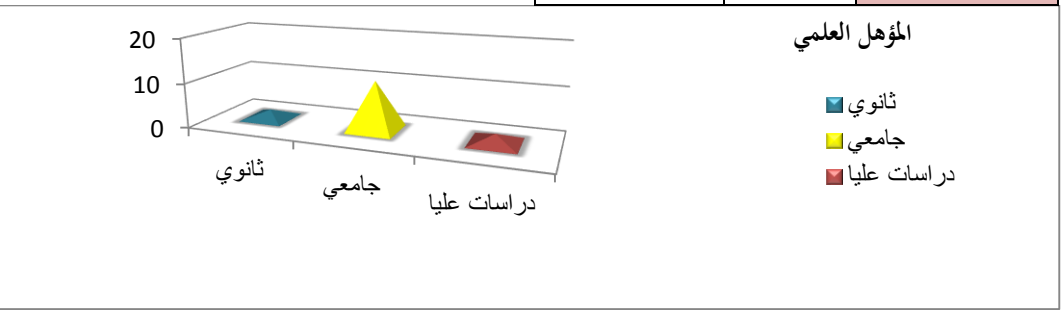

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية المستجوبين يمتلكون المستوى الجامعي وهذا مؤشر جيد على مصداقية ونوعية الإجابات المتحصل عليها' وهذا ما يدل على اهتمام مؤسسة صيدال باستقطاب موظفين حاملي شهادة جامعية.

4. توزيع عينة الدراسة حسب متغير النشاط في المؤسسة :

النشاط في المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
مساهم	7	%46.7
عضو مجلس الإدارة	4	%26.7
مدقق داخلي	1	%6.7
مدقق خارجي	1	%6.7
مدير تنفيذي	1	%6.7
مدير مالي	1	%6.7

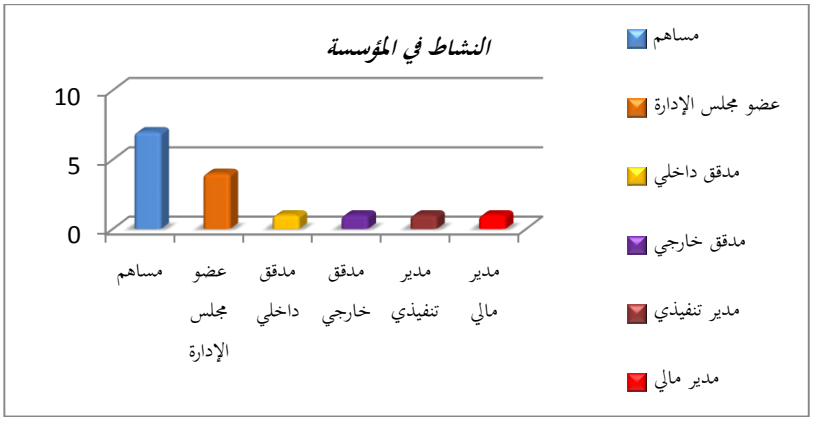

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية المستجوبين كانوا مساهمين وهذا بنسبة (46.7%) أما أعضاء مجلس الإدارة بنسبة (26.7%) أما المدقق الداخلي والخارجي والمدير التنفيذي والمالي فكانت بنسبة (6.7%).

5. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة في النشاط الحالي :

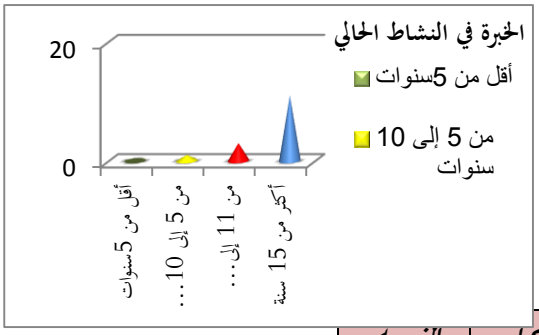

الخبرة في النشاط الحالي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5سنوات	0	0
من 5 إلى 10 سنوات	1	%6.7
من 11 إلى 15 سنة	3	%20
أكثر من 15 سنة	11	%73.3

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن الموظفين الذين لديهم أكثر من 15 سنة خبرة أخذت أعلى نسبة قدرت بـ (73.3%) وهي نسبة تدل على أن

العمال القدامى في مؤسسة صيدال يمتلكون المعرفة والخبرة في مجال تخصصهم وهذا يمكنهم من أداء مهامهم بشكل جيد.

ت. الأهمية النسبية لمؤشرات متغيرات الدراسة :

	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المرتبة
	أ. الإفصاح والشفافية	*4.3778*	*0.32408*	موافق تماما	الثانية
1	تبني الحوكمة في المؤسسة يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية.	4.4667	0.63994	موافق تماما	الثانية
2	تعمل المؤسسة من خلال الحوكمة بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة.	4.4667	0.74322	موافق تماما	الثالثة
3	تلزم الحوكمة المؤسسة بالإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي وأداء المؤسسة بالدقة التامة وفي التوقيت المناسب.	4.4000	0.73679	موافق تماما	السادسة
4	تسعى الحوكمة في المؤسسة إلى الإفصاح عن المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح.	4.4667	0.51640	موافق تماما	الأولى
5	تكفل الحوكمة في المؤسسة تحقيق الإفصاح السريع والدقيق وفي الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بالمؤسسة.	4.3333	0.48795	موافق تماما	الخامسة
6	تسعى الحوكمة في المؤسسة إلى التأكيد على الشفافية في نظم المحاسبة والتدقيق للحصول على تقارير مالية تتمتع بمصداقية ودرجة ثقة عالية.	4.1333	0.35187	موافق	الرابعة
	ب. مجلس الإدارة	*4.3556*	*0.43583*	*موافق تماما*	*الثالثة*
1	تضمن الحوكمة التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة من قبل مجلس إدارتها.	4.4667	0.63994	موافق تماما	الأولى

2	يؤكد إطار الحوكمة على مسؤولية مجلس الإدارة في تصميم وتشغيل نظم رقابة فعالة بالمؤسسة على الإدارة التنفيذية.	4.2667	0.70373	موافق تماما	الرابعة
3	يقوم مجلس الإدارة بحماية صغار المساهمين.	4.20000	0.56061	موافق تماما	الخامسة
4	يقوم مجلس الإدارة على منح المكافآت لأعضائه والمديرين التنفيذيين بشفافية وفق مستوى أدائهم.	4.3333	0.61721	موافق تماما	الثالثة
5	يعمل مجلس الإدارة على الإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في المؤسسة.	4.4667	0.63994	موافق تماما	الأولى
6	يتم مراجعة سياسات المجلس عن طريق مقارنتها بأفضل الممارسات.	4.4000	0.63246	موافق تماما	الثانية
	ج. التدقيق	*4.2333*	*0.49522*	موافق تماما	السادسة
1	يساهم التدقيق والمراجعة في دعم وتقوية التطبيق السليم للحوكمة في المؤسسة	4.0000	0.92582	موافق	السادسة
2	يقدم المدقق الداخلي التقارير إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق عن مدى التزام المؤسسة بتطبيق الحوكمة	4.1333	0.63994	موافق	الخامسة
3	إن التدقيق الداخلي يعزز جودة الحوكمة ويقوي البنية الأساسية للمؤسسة.	4.2000	1.01419	موافق تماما	الرابعة
4	يضمن التدقيق الخارجي من خلال تطبيق الحوكمة جودة التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية	4.2667	0.70373	موافق تماما	الثالثة
5	تسهر لجنة التدقيق والمراجعة على إنجاح الحوكمة في المؤسسة	4.4667	0.91548	موافق تماما	الأولى
6	التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي له انعكاس ايجابي على تطبيق الحوكمة في المؤسسة	4.3333	0.81650	موافق تماما	الثانية
	د. السوق المالي	*3.6533*	*1.05686*	موافق	*التاسعة*

1	يعتبر السوق المالي مرآة عاكسة لمستوى تطبيق الحوكمة في المؤسسة.	3.3333	1.23443	محايد	الرابعة
2	يقدم السوق المالي معلومات حقيقية عن أداء المؤسسة الاقتصادي والمالي.	3.6000	1.24212	موافق	الخامسة
3	يشجع السوق المالي على الالتزام بمبادئ الحوكمة في المؤسسة.	3.8000	1.08233	موافق	الثانية
4	انضمامكم للسوق المالي عزز الثقة بين المؤسسة وأطراف التعامل (موردون' عملاء).	3.8000	1.01419	موافق	الأولى
5	تستفيد المؤسسة من المؤشرات المالية التي يقدمها السوق المالي في تصحيح فجوات التسيير.	3.7333	1.33452	موافق	الثالثة
	هـ. الأرباح	*4.3867*	*0.56804*	موافق تماما	الأولى
1	تقدم المؤسسة معلومات دقيقة حول أرباحها.	4.2667	0.88372	موافق تماما	الرابعة
2	حققت المؤسسة هذه السنة أرباح أعلى مقارنة بالسنوات الماضية.	4.5333	0.63994	موافق تماما	الأولى
3	تقوم المؤسسة بنشر بياناتها المالية حول ربحيتها ووضعها المالي.	4.2667	0.88372	موافق تماما	الرابعة
4	تقوم المؤسسة بتوزيع أرباحها بشكل منتظم.	4.4667	0.51640	موافق تماما	الثانية
5	الهدف الرئيسي من دفع الأرباح مقدما هو كسب ثقة المستثمرين في أسهم المؤسسة.	4.4000	0.50709	موافق تماما	الثالثة
	و. القيمة البورصية	*3.8933*	*0.93768*	موافق	الثامنة
1	تعكس القيمة البورصية أداء المؤسسة	3.8000	1.14642	موافق	الخامسة
2	أدى تطبيق الحوكمة إلى زيادة الطلب على أسهم المؤسسة	4.0000	1.19523	موافق	الثانية
3	أدت الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين وحملة الأسهم	4.0000	0.53452	موافق	الأولى

4	يعني العرض والطلب على أسهم المؤسسة معيارا لأدائها في السوق.	3.8000	1.20712	موافق	الرابعة
5	المعلومات عن القيمة البورصية تفصح بشفافية ودقة لأصحاب المصلحة.	3.8933	0.93768	موافق	الثالثة
	ر. الإنتاجية	*4.1600*	*0.48521*	موافق	السابعة
1	يشجع تطبيق الحوكمة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها	3.9333	0.70373	موافق	الخامسة
2	انخفاض الإنتاجية بالمؤسسة يعني أن الإدارة لم تحسن استغلال الموارد التي بحوزتها.	4.1333	0.74322	موافق	الرابعة
3	تهدف المؤسسة إلى تحقيق أكبر قدر من الأهداف المطلوبة باستخدام أقل موارد ممكنة.	4.2667	0.59362	موافق تماما	الثانية
4	خضوع العمال لدورات تدريبية وتأهيلية يزيد من الإنتاجية.	4.2000	0.56061	موافق تماما	الثالثة
5	المكافآت والحوافز التي يتحصل عليها العمال تتناسب مع طبيعة عملهم.	4.2667	0.70373	موافق تماما	الأولى
	الحصة السوقية	*4.3000*	*0.70204*	موافق تماما	الرابعة
1	تمتلك المؤسسة حصة سوقية أكبر من منافسيها	4.4000	0.91026	موافق تماما	الثانية
2	تسعى الحوكمة في المؤسسة إلى تعظيم القيمة السوقية.	4.5333	0.63994	موافق تماما	الأولى
3	تقوم إدارة المؤسسة بالاطلاع على التقارير التي تخص أوضاع السوق بصورة يومية.	4.3333	0.72375	موافق تماما	الثالثة
4	تعزز المؤسسة موقعها التنافسي من خلال التركيز على تقديم سلع وخدمات بجودة عالية.	4.2000	1.01419	موافق تماما	الرابعة
5	تقوم المؤسسة بتركيز إستراتيجيتها على منتج معين في السوق.	3.9333	1.09978	موافق	الخامسة
6	تحدد المؤسسة سعر بيع المنتجات بناءا على دراسات السوق قبل البدء بالعملية الإنتاجية.	4.4000	0.63246	موافق تماما	الثانية

	التحكم في التكاليف	***4.2833***	***0.71880***	**موافق تماما**	**الخامسة**
1	**عندما تتحكم المؤسسة في تكاليفها هذا يؤدي إلى تحقيق أرباح أعلى من منافسيها.**	**4.2000**	**0.67612**	**موافق تماما**	**الثالثة**
2	**إذا ظهرت منتجات بديلة في السوق تقوم المؤسسة بتخفيض أسعارها.**	**4.2000**	**0.86189**	**موافق تماما**	**الثالثة**
3	**تعتبر تكلفة منتجاتكم أقل من المنافسين.**	**4.2667**	**1.09978**	**موافق تماما**	**الثانية**
4	**يتم عقد دورات تدريبية للعاملين لزيادة مهاراتهم وتجنب زيادة التكاليف.**	**4.4667**	**0.63994**	**موافق تماما**	**الأولى**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

أ. تحليل إجابات المبحوثين حول آليات حوكمة المؤسسات :

- ***الإفصاح والشفافية*** :تشير نتائج الجدول أن الأهمية النسبية لمؤشر الإفصاح والشفافية مرتفعة جدا إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.37) وانحراف معياري (0.32) فقد حازت العبارة 1و2و3 على أعلى متوسط حسابي(4.46)بأهمية نسبية موافق تماما بينما العبارة 6 حازت على أقل متوسط حسابي (4.13) بأهمية نسبية موافق وهذا دليل على أن أفراد العينة كانت إجابتهم بين موافق تماما وموافق.
- ***مجلس الإدارة*** :تشير نتائج الجدول أن الأهمية النسبية لمؤشر مجلس الإدارة مرتفعة جدا إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.35) وانحراف معياري (0.43) فقد حازت العبارة 1و5على أعلى متوسط حسابي(4.46)بأهمية نسبية موافق تماما بينما العبارة 3 حازت على أقل متوسط حسابي (4.20) بأهمية نسبية موافق تماما وهذا دليل على أن أفراد العينة كانت إجابتهم كلها موافق تماما.
- ***التدقيق*** :تشير نتائج الجدول أن الأهمية النسبية لمؤشر التدقيق مرتفعة جدا إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.23) وانحراف معياري (0.49)

فقد حازت العبارة 5 على أعلى متوسط حسابي(4.46)بأهمية نسبية موافق تماما بينما العبارة 2 حازت على أقل متوسط حسابي (4.13) بأهمية نسبية موافق وهذا دليل على أن أفراد العينة كانت إجابتهم بين موافق تماما وموافق.

- ***السوق المالي*** :تشير نتائج الجدول أن الأهمية النسبية لمؤشر السوق المالي مرتفعة إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.65) وانحراف معياري (1.05) فقد حازت العبارة 3و4 على أعلى متوسط حسابي(3.80)بأهمية نسبية موافق بينما العبارة 1 حازت على أقل متوسط حسابي (3.33) بأهمية نسبية محايد وهذا دليل على أن أفراد العينة كانت كل إجابتهم موافق باستثناء العبارة 1.

ب. ***تحليل إجابات المبحوثين حول تقييم أداء المؤسسة*** :

- ***الأرباح*** :تشير نتائج الجدول أن الأهمية النسبية لمؤشر الأرباح مرتفعة جدا إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.38) وانحراف معياري (0.56) فقد حازت العبارة 2على أعلى متوسط حسابي(4.53)بأهمية نسبية موافق تماما بينما العبارة 3 حازت على أقل متوسط حسابي (4.26) بأهمية نسبية موافق تماما وهذا دليل على أن أفراد العينة كانت كل إجابتهم موافق تماما.
- ***القيمة البورصية*** :تشير نتائج الجدول أن الأهمية النسبية لمؤشر القيمة البورصية مرتفعة إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.89) وانحراف معياري (0.93) فقد حازت العبارة 2و3 على أعلى متوسط حسابي(4.00)بأهمية نسبية موافق بينما العبارة 1و4 حازت على أقل متوسط حسابي (3.80) بأهمية نسبية موافق وهذا دليل على أن أفراد العينة كانت كل إجابتهم موافق.

- ***الإنتاجية*** :تشير نتائج الجدول أن الأهمية النسبية لمؤشر الإنتاجية مرتفعة إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.16) وانحراف معياري (0.48) فقد حازت العبارة 3و5 على أعلى متوسط حسابي(4.26)بأهمية نسبية موافق تماما بينما العبارة 1 حازت على أقل متوسط حسابي (3.93) بأهمية نسبية موافق وهذا دليل على أن أفراد العينة كانت إجابتهم بين موافق تماما وموافق.
- ***الحصة السوقية*** :تشير نتائج الجدول أن الأهمية النسبية لمؤشر الحصة السوقية مرتفعة جدا إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.30) وانحراف معياري (0.70) فقد حازت العبارة 2 على أعلى متوسط حسابي(4.53)بأهمية نسبية موافق تماما بينما العبارة 5 حازت على أقل متوسط حسابي (3.93) بأهمية نسبية موافق وهذا دليل على أن أفراد العينة كانت إجابتهم بين موافق تماما وموافق.
- ***التحكم في التكاليف*** :تشير نتائج الجدول أن الأهمية النسبية لمؤشر التحكم في التكاليف مرتفعة جدا إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.28) وانحراف معياري (0.71) فقد حازت العبارة 4 على أعلى متوسط حسابي(4.46)بأهمية نسبية موافق تماما بينما العبارة 1و2 حازت على أقل متوسط حسابي (4.20) بأهمية نسبية موافق تماما وهذا دليل على أن أفراد العينة كانت إجابتهم كلها موافق تماما.

4/. ***اختبار الفرضيات :***

الفرضية الفرعية الأولى :

H0: لا يوجد التزام بتطبيق الحوكمة في مؤسسة صيدال.

H1: يوجد التزام بتطبيق الحوكمة في مؤسسة صيدال.

بغية اختبار هذه الفرضية نقوم بالاختبار المعلمي للعينة الوحيدة كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول (10) الاختبار المعلمي للعينة الوحيدة :

المتغير	مستوى الدلالة
الالتزام بتطبيق الحوكمة	0.000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة قدر بـ (0.000) وهذه القيمة أصغر من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد التزام بتطبيق الحوكمة في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر".

الفرضية الفرعية الثانية :

H0*:* لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على تقييم أداء مؤسسة صيدال.

H1*: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على تقييم أداء مؤسسة صيدال.*

أثر الإفصاح والشفافية تحت إطار حوكمة المؤسسات في تقييم أداء مؤسسة صيدال

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة العلاقة بين المتغير المستقل (الإفصاح والشفافية) والمتغير التابع (تقييم أداء المؤسسة) بلغت (0.497) وهي علاقة

المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F	معامل المتغير المستقل b	المعلمة المقدرة A	معامل β	اختبار (t) للنموذج		المتغير التابع
							قيمة (t)	مستوى الدلالة	
الإفصاح والشفافية	0.497	0.247	4.270	0.797	0.716	0.497	2.066	0.059	تقييم أداء مؤسسة صيدال

ايجابية طردية لكنها تعتبر ضعيفة و هذا بمستوى معنوية أكبر من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي مفادها" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على تقييم أداء مؤسسة صيدال" ويلاحظ أيضا أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (24.7%) وهي تشير إلى أن آلية الإفصاح والشفافية تفسر من التغير أو التباين الحاصل في تقييم أداء مؤسسة صيدال بتلك القيمة بمعنى أن الزيادة في تقييم أداء مؤسسة صيدال تعود إلى الدور الفعال للإفصاح والشفافية في ظل حوكمة المؤسسات' في حين أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (4.270) هي قيمة غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (0.059) وهي أكبر من (0.05).

وبهدف التعرف على وجود أو عدم وجود أثر للإفصاح والشفافية على تقييم أداء مؤسسة صيدال تم اختبار فرضية التأثير وهذا باستعمال الانحدار البسيط والذي يقيس أثر الإفصاح والشفافية على تقييم أداء المؤسسة' وبالتالي نجد أن الإفصاح والشفافية ليس لها تأثير معنوي من الناحية الإحصائية ويمكن تمثيلها بالمعادلة التالية :

X: الإفصاح [illegible] سة

$$Y=0.716+0.797X$$

الفرضية الفرعية [illegible]

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة على تقييم أداء مؤسسة صيدال.

H1: *يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة على تقييم أداء مؤسسة صيدال.*

الجدول (11) يبين أثر مجلس الإدارة تحت إطار حوكمة المؤسسات في تقييم أداء مؤسسة صيدال :

المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F	معامل المتغير المستقل b	المعلمة المقدرة A	معامل β	اختبار (t) للنموذج		المتغير التابع
							قيمة (t)	مستوى الدلالة	
مجلس الإدارة	0.391	0.153	2.345	0.466	2.175	0.391	1.531	0.150	تقييم أداء مؤسسة صيدال

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة العلاقة بين المتغير المستقل (مجلس الإدارة) والمتغير التابع (تقييم أداء المؤسسة) بلغت (0.391) وهي علاقة ايجابية طردية لكنها تعتبر ضعيفة و هذا بمستوى معنوية أكبر من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي مفادها" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجلس الإدارة على تقييم أداء مؤسسة صيدال" ويلاحظ أيضا أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (15.3%) وهي تشير إلى أن آلية مجلس الإدارة تفسر من التغير أو التباين الحاصل في تقييم أداء مؤسسة صيدال بتلك القيمة بمعنى أن الزيادة في تقييم أداء مؤسسة صيدال تعود إلى الدور الفعال لمجلس الإدارة في ظل حوكمة المؤسسات' في حين أن قيمة (F) المحسوبة

والبالغة (2.345) هي قيمة غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (0.150) وهي أكبر من (0.05).

وبهدف التعرف على وجود أو عدم وجود أثر لمجلس الإدارة على تقييم أداء مؤسسة صيدال تم اختبار فرضية التأثير وهذا باستعمال الانحدار البسيط والذي يقيس أثر مجلس الإدارة على تقييم أداء المؤسسة' وبالتالي نجد أن مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي من الناحية الإحصائية ويمكن تمثيله بالمعادلة التالية :

X: مجلس الإدارة

Y: تقي

$$Y=2.175. +0.466$$

الفرضية الفرعية الرابعة :

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق على تقييم أداء مؤسسة صيدال.

H1: *يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق على تقييم أداء مؤسسة صيدال.*

الجدول (12) يبين أثر التدقيق تحت إطار حوكمة المؤسسات في تقييم أداء مؤسسة صيدال :

المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F	معامل المتغير المستقل b	المعلمة المقدرة A	معامل β	اختبار (t) للنموذج		المتغير التابع
							قيمة (t)	مستوى الدلالة	
التدقيق	0.662	0.438	10.143	0.684	1.265	0.662	3.185	0.007	تقييم أداء مؤسسة صيدال

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة العلاقة بين المتغير المستقل (التدقيق) والمتغير التابع (تقييم أداء المؤسسة) بلغت (0.662) وهي قيمة مرتفعة وبمستوى معنوية أقل من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق على تقييم أداء مؤسسة صيدال" ويلاحظ أيضا أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (43.8%) وهي تشير إلى أن آلية التدقيق تفسر من التغير أو التباين الحاصل في تقييم أداء مؤسسة صيدال بتلك القيمة بمعنى أن الزيادة في تقييم أداء مؤسسة صيدال تعود إلى الدور الفعال للتدقيق في ظل حوكمة المؤسسات' في حين أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (10.143) هي قيمة دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (0.007) وهي أصغر من (0.05).

وبهدف التعرف على وجود أو عدم وجود أثر للتدقيق على تقييم أداء مؤسسة صيدال تم اختبار فرضية التأثير وهذا باستعمال الانحدار البسيط والذي يقيس أثر التدقيق على [illegible] التالي نجد أن التدقيق له تأثير معنوي من الناحية الإ[illegible] المعادلة التالية :

Y=1.265. +0.684

X: التدقيق

Y: تقييم أداء المؤسسة

<u>الفرضية الفرعية الخامسة :</u>

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسوق المالي على تقييم أداء مؤسسة صيدال.

H1: *يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسوق المالي على تقييم أداء مؤسسة صيدال.*

<u>الجدول (13) يبين أثر السوق المالي تحت إطار حوكمة المؤسسات في تقييم أداء مؤسسة صيدال :</u>

المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F	معامل المتغير المستقل b	المعلمة المقدرة A	معامل β	اختبار (t) للنموذج		المتغير التابع
							قيمة (t)	مستوى الدلالة	
السوق المالي	0.756	0.572	17.365	0.372	2.847	0.756	4.165	0.001	تقييم أداء مؤسسة صيدال

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة العلاقة بين المتغير المستقل (السوق المالي) والمتغير التابع (تقييم أداء المؤسسة) بلغت (0.756) وهي قيمة مرتفعة وبمستوى معنوية أقل من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسوق المالي على تقييم أداء مؤسسة صيدال" ويلاحظ أيضا أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (57.2%) وهي تشير إلى أن آلية السوق المالي تفسر من التغير أو التباين الحاصل في تقييم أداء مؤسسة صيدال بتلك القيمة بمعنى أن الزيادة في تقييم أداء مؤسسة صيدال تعود إلى الدور الفعال للسوق المالي في ظل حوكمة المؤسسات' في حين أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (17.365) هي قيمة دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (0.001) وهي أصغر من (0.05).

وبهدف التعرف على وجود أو عدم وجود أثر للسوق المالي على تقييم أداء مؤسسة صيدال تم اختبار فرضية التأثير وهذا باستعمال الانحدار البسيط والذي يقيس أثر السوق المالي على تقييم أداء المؤسسة' وبالتالي نجد أن السوق المالي له تأثير معنوي على تقييم أداء المؤسسة ويمكن تمثيله بالمعادلة التالية :

Y=2.847. +0.372

X: السوق المالي

Y: تقييم أداء المؤسسة

الفرضية الرئيسية :

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق آليات الحوكمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال.

H1: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق آليات الحوكمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال.

الجدول (14) يبين أثر آليات الحوكمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال :

المتغير المستقل	معامل الارتباط	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F	معامل المتغير المستقل b	المعلمة المقدرة A	معامل β	اختبار (t) للنموذج		المتغير التابع
							قيمة (t)	مستوى الدلالة	
الإفصاح والشفافية	0.497	0.247	4.270	0.797	0.716	0.497	2.066	0.059	تقييم أداء مؤسسة صيدال
مجلس الإدارة	0.391	0.153	2.345	0.466	2.175	0.391	1.531	0.150	
التدقيق	0.662	0.438	10.143	0.684	1.265	0.662	3.185	0.007	
السوق المالي	0.756	0.572	17.365	0.372	2.847	0.756	4.165	0.001	
آليات حوكمة المؤسسات	0.830	0.689	28.810	0.982	0.126	0.830	5.367	0.000	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة العلاقة بين المتغير المستقل (آليات الحوكمة) والمتغير التابع (تقييم أداء المؤسسة) بلغت (0.830) وهي قيمة مرتفعة وبمستوى معنوية أقل من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات الحوكمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال" ويلاحظ أيضا أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (68.9%) وهي تشير إلى أن تطبيق آليات الحوكمة تفسر من التغير أو التباين الحاصل في تقييم أداء مؤسسة صيدال بتلك القيمة بمعنى أن الزيادة في تقييم أداء مؤسسة صيدال تعود إلى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات في حين أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (28.810) هي قيمة دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05).

وبهدف التعرف على وجود أو عدم وجود أثر لتطبيق آليات الحوكمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال تم اختبار فرضية التأثير وهذا باستعمال الانحدار البسيط والذي يقيس أثر تطبيق آليات الحوكمة في تقييم أداء المؤسسة' وبالتالي نجد أن تطبيق آليات الحوكمة له تأثير معنوي من الناحية الإحصائية ويمكن تمثيله بالمعادلة التالية :

X: تطبيق آليات الحوكمة

$$Y=0.126. +0.982$$

Y: تقييم أداء المؤسسة

<u>نتائج الدراسة</u> *:*من خلال الدراسة الميدانية حول أثر آليات الحوكمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال توصلنا إلى النتائج التالية :

- ***<u>الفرضية الفرعية الأولى</u>*** : يوجد التزام بتطبيق الحوكمة في مؤسسة صيدال.
- ***<u>الفرضية الفرعية الثانية</u>*** : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية الإفصاح والشفافية في تقييم أداء مؤسسة صيدال"' حيث أظهرت نتائج

التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.247) أي أن نسبة ما تفسره آلية الإفصاح والشفافية من الأثر في تقييم أداء مؤسسة صيدال فقط (24.7%) كما أن معامل الانحدار (B) غير معنوي حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.066) عند مستوى معنوية (0.059).

- ***الفرضية الفرعية الثالثة*** : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية مجلس الإدارة على تقييم أداء مؤسسة صيدال" حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.153) أي أن نسبة ما تفسره آلية مجلس الإدارة من الأثر في تقييم أداء مؤسسة صيدال فقط (15.3%) كما أن معامل الانحدار (B) غير معنوي حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.531) عند مستوى معنوية (0.150).
- ***الفرضية الفرعية الرابعة*** : "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق في تقييم أداء مؤسسة صيدال" حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.438) أي أن نسبة ما تفسره آلية التدقيق من الأثر في تقييم أداء مؤسسة صيدال (43.8%) كما أن معامل الانحدار (B) معنوي حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.185) عند مستوى معنوية (0.007).
- ***الفرضية الفرعية الخامسة*** :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسوق المالي في تقييم أداء مؤسسة صيدال" حيث أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.572) أي أن نسبة ما تفسره آلية التدقيق من الأثر في تقييم أداء مؤسسة صيدال (57.2%) كما أن معامل الانحدار (B) معنوي حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.165) عند مستوى معنوية (0.001).

- إن المتغيرات المستقلة (الإفصاح والشفافية–مجلس الإدارة) لم يكن لهم تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في تقييم أداء مؤسسة صيدال بينما (التدقيق– السوق المالي) كان لهم تأثير معنوي من الناحية الإحصائية في تقييم
- أداء مؤسسة صيدال.

الخاتمة:

إن سعي المؤسسة المستمر إلى النمو والتوسع يحتم عليها إيجاد فرص عمل جيدة انطلاقا من مقوماتها الحالية' لذلك فإن حوكمة المؤسسات تواكبها في هذا السياق' لما لها من دور هام في زيادة كفاءة استخدام الموارد' وتعظيم القيمة الاقتصادية للمؤسسة' ودعم قدرتها التنافسية' فتأتي أهمية علاقة آليات حوكمة المؤسسات بتقييم الأداء في تبيان أثر تطبيق آليات الحوكمة على تقييم أداء المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ القرار السليم، فحوكمة المؤسسات تقوم على تحقيق كفاءة في الأداء والشفافية والعدالة' ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة' وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين' مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة' مما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتعظيم الربحية' وإتاحة فرص عمل جديدة.

<u>المراجع:</u>

1. أحمد مداني' أ.مداح عبد الهادي' *"دور تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في تحسين كفاءة أسواق الأوراق المالية"* ' مجلة الاقتصاد والتنمية'.

2. بن عيسى ريم' *"تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء"* ' رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية' جامعة قاصدي مرباح' ورقلة' 2011-2012'.
3. حسين عبد الجليل آل غزوي' "*حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"* ' رسالة ماجستير في المحاسبة' الأكاديمية العربية' الدنمارك' 2010'

4. شريف غياط' أ.فيروز رجال' "*حوكمة الشركات : أداة لرفع مستوى الافصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي"* ' مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك' العدد 2012/12/11' منشور في مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد' جامعة قالمة'
5. عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة' *"أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"* ' رسالة دكتوراه في التمويل' جامعة عمان العربية' 2008'.
6. عمامرة نبيلة, أ.د.حاكمي بوحفص, "*حوكمة السوق المالية ومشكلة عدم تناظر المعلومات"* ' مجلة المالية والأسواق' 2014.
7. عمر عيسى فلاح *"أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء مؤسسات الخدمات المساهمة العامة الأردنية"* ' ماجستير في المحاسبة والتمويل' الجامعة الهاشمية' الأردن' 2013'.
8. فلاق نور الدين' *"نماذج حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"*' أطروحة دكتوراه في اقتصاد المنظمات' دامعة د. الطاهر مولاي' سعيدة' 2017-2018'.

9. قصاص فتيحة، "*حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر*"، رسالة ماجستير في حوكمة المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،

10. كينث.أ.كيم وآخرون، "حوكمة الشركة"، ترجمة محمد عبد الفتاح العشماوي وغريب جبر غنام، دار المريخ، الرياض، 2007،

11. ماجدة أحمد إسماعيل شلبي، "*تطور أداء سوق الأوراق المالية المصرية في ظل التحديات الدولية ومعايير حوكمة الشركات وتفعيل نشاط التوريق*"، المؤتمر السنوي الخامس عشر حول "أسواق الأوراق المالية والبورصات"، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2007،

12. محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2006،

13. محمد إبراهيم موسى، "*حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية*"، الدار الجامعية الجديدة، 2010،

14. مصباحي محمدّ أمين، "*حوكمة الشركات : ودورها في زيادة مستوى الافصاح وتقليل الفساد وأثرها على كفاءة الأسواق المالية*"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 10، الجزء1، 2017،

15. مناد علي، *دور حوكمة المؤسسات في الأداء المؤسسي*، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014،

16. نرمين نبيل أبو العطا' "*حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر*"' رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية' جامعة القاهرة' 2006'

17. مركز المشروعات الدولية الخاصة' التعليق على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات' غرفة التجارة الأمريكية' واشنطن' 2004'

18. Charreaux Gérard « le gouvernement des entreprises théories des faits », 1ere édition, éditions économica, Paris, 1997
19. Gaved Matthew *corporate governance report* : closing the communication gap-disclosure and institutional shareholders, corporate governance : an international, review, vol 6, 1998.
20. Mallin Christine « the relationship between corporate governance : an international review, vol 10, issue 4 2002,